آثار تجربة التكامل الاقتصادي الاقليمي في اطار الشراكة الأورو-جزائرية على تجارة الجزائر الخارجية

Effects of the experience of regional economic integration within the framework of the Euro-Algeria Partnership on Algeria's foreign trade

تاريخ الارسال: 2020/09/21	تاريخ القبول: 2021/06/30	تاريخ النشر: 2021/07/15

*ط.د. بلحايد زهية
جامعة الجزائر 3
belhaid.zahia@univ-alger3.dz

ملخص:

مواكبة منها للتحولات التي شهدتها الساحة الدولية بالتوجه نحو الانضمام لتكاملات اقتصادية إقليمية، واستجابة منها لمشروع الشراكة الاوروميتوسطية الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز علاقاته مع دول المتوسط، قامت الجزائر بعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

يرتكز هذا الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر أورو جزائرية يترتب عنها ازدياد حجم المبادلات التجارية في الاتجاهين، ولقد هدفت الجزائر من خلاله أساسا إلى تشجيع وتنويع تركيبة الصادرات خارج المحروقات نحو دول الاتحاد الأوروبي والاستفادة من مزايا التفكيك الجمركي من أجل زيادة وتنويع مصادر العملة الصعبة؛

سنحاول التطرق في هذه الدّراسة إلى إبراز آثار اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية على تجارة الجزائر الخارجية وتقييم مدى الاستفادة من بنودها في تحقق الأهداف المسطرة لاسيما تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ الشراكة الأورو-جزائرية؛ تجارة خارجية؛ الصادرات خارج المحروقات.

***المؤلف المرسل** : بلحايد زهية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract:

Many transformations had occurred to the world economy in the last decades , not the least important a clear desire from countries to join regional economic integration blocks . In keeping with this tendency and as a positive response to the euro-Mediterranean project initiated by the European union, Algeria has eventually signed a Euro-Mediterranean association agreement that entered into force in September 2005 .

The agrement is based on the establishment of a free trade area between Algeria and the European union members , which will in time rebalance and boost trade transactions between the two parties , naturally Algeria's main objective is to promote and diversify its trade structure away from hydrocarbons ; benefiting from a progressive elimination of tariffs , which in turn will multiply and diversify sources of value creation and foreign reserves .

The objectives of this study are to investigate the effects of the Euro-Algerian association agreement on Algeria's foreign trade balance, and whether it has achieved its planned goals from an algerian perspective ; especially in regard to trade balance equilibrium and developing non-hydrocarbon exports.

Key words: *regional economic integration, Euro-Algerian partnership, foreign trade, non hydrocarbon export.*

مقدمة:

شهد النظام الاقتصادي الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين ظهور موجة جديدة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي أبرمت بين دول متقدمة من جهة ودول نامية أو في طريق النمو من جهة أخرى.

ومواكبة منه لهذه التحولات، أعلن الاتحاد الاوروبي عن صيغة جديدة للتعاون والتكامل مع الدول المتوسطية بمناسبة مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995، اصطلح على تسميتها بمشروع الشراكة الاورومتوسطية، والتي ارتقى من خلالها بالعلاقات بين الطرفين من التعاون المبني على الجانب التجاري إلى شراكة حقيقية تخدم المصالح المشتركة لكل الأطراف وفي مختلف المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تجسد هذا المشروع في شكل إبرام اتفاقيات ثنائية بين كل دولة من الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي تهدف الى إنشاء تدريجي لمناطق تبادل حر، وقامت الجزائر بعد مفاوضات مطولة من إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنس باسبانيا، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 .

من أهم أهداف الجزائر من إبرام عقد الشراكة هو تشجيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات والاستفادة من الإعفاءات والامتيازات المدرجة في بنود الاتفاقية الخاصة بالمنتجات الصناعية، المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة وكذا منتجات الصيد البحري.

هذا وبعد مضي أزيد من عشر سنوات على بدء سريان اتفاق الشراكة، فان من الضروري تقييم مدى ايجابية نتائجه على الاقتصاد الجزائري وعلى التجارة الخارجية على وجه خاص،

إشكالية البحث:

مما سبق بيانه نقترح الإشكالية التالية: ما مدى استفادة الجزائر من الامتيازات المتاحة في اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية في على تطوير تجارتها الخارجية لاسيما ترقية صادراتها خارج المحروقات؟.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية تجربة التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال اتفاقية الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث تدرس مدى الاستفادة من بنود الاتفاق التي تسمح بانفتاح المنتجات الجزائرية على الأسواق الأوروبية، فضلا عن الاستفادة من المساعدات المادية والتقنية التي يتضمنها الاتفاق في سبيل إنشاء منطقة تبادل حر، خاصة مع اعتماد الاقتصاد الجزائري على العائدات من المحروقات المتسمة بتدبدب أسعارها في الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة :

سعينا من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية وعلى مضمون التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تبيان واقع المبادلات التجارية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.

المنهج المتبع في البحث:

من أجل حل الإشكالية المطروحة، فان المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي وذلك من أجل تقديم الشراكة الأورو-جزائرية ضمن تجربة التكامل الاقتصادي الاقليمي للجزائر، وكذا المنهج التحليلي لتقييم أثر بنود الاتفاق على التجارة الخارجية للجزائر بعد عشر سنوات من سريانه، وذلك من خلال المعطيات الإحصائية المتاحة.

خطة البحث:

المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ومضمون التفكيك التعريفي.

المبحث الثاني: أثار اتفاق الشراكة على التجارة الخارجية للجزائر.

المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ومضمون التفكيك التعريفي

اعتبرت الجزائر إبرام اتفاقية شراكة مفاده إنشاء منطقة تبادل حر بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي من أهم خطوات التوجه نحو تحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي تحتمه المعطيات الدولية والعولمة بمختلف أوجهها، فماهي ماهية هذا الاتفاقية (المطلب الاول) وماهي تفاصيل التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية المتعلقة بالتجارة الخارجيةالتي نصت عليه بنودها(المطلب الثاني).

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

جاء هذا لاتفاق من أجل تجسيد المشروع الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي لجمع دوله بنظيرتها من جنوب وشرق المتوسط فيما عرف بالشراكة الاورومتوسطية التي سعت لتعزيز وتوسيع مجالات التعاون بين الأطراف بما يكفل الأمن والاستقرار في المنطقة.

الفرع الأول: ابرام عقد اتفاقية الشراكة

بادرت الجزائر في إطار إعلان برشلونة المؤسس للشراكة الاورومتوسطية إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، حيث عبرت عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو-إستراتيجية والسياسية، فالخصوصية الاقتصادية للجزائر تتمثل في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، وبالمقابل فإن نسيجها الصناعي ورغم اتساعه إلا أنه لا يتمتع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية لاسيما بعد تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، أما الخصوصية الإستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا، أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية الأساسية التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير[1].

وقد تم توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001، لتوقع بصفة نهائية بتاريخ 22 أفريل 2002 بمدينة فالنس باسبانيا وتدخل حيز التطبيق بداية من الفاتح من سبتمبر 2005[2].

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام إقامة أي اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى، على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، وبذلك يسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها[3].

الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

يعتبر الاتفاق إعادة لصياغة العلاقات الاورو-جزائرية، حيث جاء في مضمونه أن الطرفان يأخذان بعين الاعتبار القرب وعلاقات الاعتماد المتبادل القائمة بينهما والمبنية على الروابط التاريخية والقيم المشتركة، وأنهما يأملان في توطيد هذه العلاقات وضمان استمراريتها على أساس الشراكة والتضامن والتعاون، كما أكدت الاتفاقية على أهمية هذه العلاقات ضمن الإطار الشامل الاورومتوسطي من جهة وضمن إطار تحقيق الاندماج الإقليمي بين الدول المغاربية من جهة أخرى، ودعم وتفعيل العمل المشترك في القضايا الثنائية أو الدولية ذات الاهتمام المشترك، كما ورد في الاتفاق أيضا إدراك الأطراف بان الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية تشكل تهديدا مباشرا لتحقيق الأهداف المشتركة واستقرار المنطقة[4].

أما على الصعيد الاقتصادي، فيهدف الاتفاق الى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين، والعمل على تحرير الاقتصاد الوطني من خلال الإصلاحات الهيكلية وتأهيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات للمنافسة وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ودعمه وتطويره، وبالتالي إعادة النظر في التشريعات والقوانين المعمول بها، فضلا عن إزالة الحواجز الجمركية.

كما تناول الاتفاق مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي من خلال دعم روابط التبادل والحوار الثقافي والحضاري في إطار الاحترام المتبادل وقبول الآخر.

وبذلك فقد تضمن اتفاق الشراكة على 110 مادة موزعة على ثمان (08) محاور التالية:

الحوار السياسي، حرية تنقل البضائع، التبادل التجاري، تجارة الخدمات، المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون المالي، التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.

وقد تضمن الاتفاق أيضا ستة (06) ملاحق وسبعة (07) بروتوكولات[5] تضمنت تفاصيل حول مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة.

الفرع الثالث: دوافع الشراكة الأورو-الجزائرية

1- دوافع الجزائر من اتفاق الشراكة[6].

- تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء العوائق غير التعريفية، تخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية.

- دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

- جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة.

- إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر وتوظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- نقل المهارات والتجارب البشرية وتبادل الخبرات والتكنولوجيا لتسين تنافسية منتجاتها في الاسواق الخارجية..

2-دوافع الإتحاد الأوروبي من عقد الشراكة[7]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البحث عن كسب قوة سياسية دولية وحليف إفريقي، في ظل مواجهة الهيمنة الأمريكية التي بسطت نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة الظفر بمنطقة شمال إفريقيا بعقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر.

- البحث عن أسواق جديدة دائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة التجارية.

- التحكم في الهجرة السرية غير الشرعية القادمة من جنوب البحر المتوسط، والحد من انعكاساتها السلبية.

المطلب الثاني: التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية المتبادلة في ظل اتفاقية الشراكة

يهدف اتفاق الشراكة الى انشاء منطقة تبادل حر في غضون 12 سنة حيث يتم بالتدريج تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية حسب نوع المنتوج (صناعي أو فلاحي).

الفرع الأول: التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعية

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي، يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ ويستثنى منها قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة وتحظى بمعاملة خاصة، في حين أن الواردات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، فيتم تحريرها بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق قوائم ثلاث[8].

يتم الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على منتجات القائمة الأولى بمجرد دخول الاتفاق خير النفيذ، على أن يتم التفكيك الجمركي بطريقة تدريجية بالنسبة للقائمة الثانية والثالثة حسب الرزنامة الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 01: توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية[9]

	السنة 1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
القائمة الاولى	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
القائمة الثانية	%100	%80	%70	%60	%40	%20	%0	%0	%0	%0	%0	%0
القائمة الثالثة	%100	%90	%80	%70	%60	%50	%40	%30	%20	%10	%05	%0

Source :Direction Générale Des Douanes, Accord d'association Algérie-Union Européenne, Présentation du 15/12/2008

جدول رقم 02: توزيع البنود المعنية بالتفكيك حسب طبيعة السلع[10]

	سلع استهلاكية	سلع تسيير	سلع تجهيز	المجموع
القائمة الاولى	**24**	**2014**	**37**	**2075**
القائمة الثانية	**136**	**52**	**912**	**1100**
القائمة الثالثة	**1410**	**262**	**292**	**1964**

Source : BOUGUELLID Abdelaziz, L'accord d'association, Algérie-UE, la mise en œuvre, la revue des Douanes, publication éditée de la Direction Générale des Douanes, Algerie, n°6, 2005, p33.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القائمة الأولى المعنية بالتفكيك الفوري يغلب عليها سلع التسيير، القائمة الثانية سلع التجهيز أما القائمة الثالثة فتغلب عليها السلع الاستهلاكية.

ونشير في هذا الصدد أن 52.85 %من المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوربي تندرج في القائمة الثانية، أي معنية بالتفكيك على مدى خمس سنوات ابتداء من السنة الثانية من بدء سريان الاتفاق، فيما تندرج 22.84 %منها في القائمة الاولى المعنية بالاعفاء الفوري، و24.29 %منها من القائمة الثالثة المعنية بالتفكيك على مدى 12 سنة[11].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: التفكيك التعريفي للمنتجات الزراعية[12]

1- واردات الجزائر من المنتجات الزراعية من الاتحاد الاوروبي:

1-1- المنتجات الزراعية: وردت ضمن البروتوكول رقم 02، وتشمل 118 منتوجا يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20 الى 100 %، ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين.

1-2- منتجات الصيد البحري: تضمنها البروتوكول رقم 04 من الاتفاقية، وتخص 87 بندا تعريفيا، حيث اتفق على إلغاء كلي للحقوق الجمركية المفروضة على 38 منتوجا أوروبيا، وتطبيق الرسم 22.5 % بدلا من 30% على 49 منتوجا.

1-3- منتجات زراعية محولة: تضمنها البروتوكول رقم 05، وتخص قائمتين، الأولى تتضمن 50 بندا معني بالتخفيض الفوري لمعدلات الحقوق الجمركية بنسب تتراوح من 20 الى 100 % بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، اما الثانية فتحتوي على 112 بندا تعريفيا من السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

2- صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية إلى الاتحاد الاوروبي:

2-1- منتجات زراعية: وردت في البروتوكول رقم 01 من الاتفاقية حيث تستفيد من تخفيضات تتراوح بين 20 و100%، لكن في حدود الحصص المتفق عليها.

2-2- منتجات الصيد البحري: وردت في البروتوكول الثالث من الاتفاقية، حيث تستفيد من الإعفاء الكلي للحقوق والرسوم الجمركية.

2-3- منتجات زراعية محولة: وردت في البروتوكول رقم 05 الملحق الأول، حيث تم تقسيمها الى ثلاث قوائم:

القائمة الأولى: تتضمن 163 منتوج يستفيد من إعفاء كلي للحقوق والرسوم الجمركية دون قيود كمية.

القائمة الثانية: تتضمن ثمان منتجات تستفيد من إعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية في حدود الكميات المتفق عليها .

القائمة الثالثة: تتضمن 144 منتوجا يستفيد من التخفيض الكلي لكن تخضع الى الرسم الخاص للمكون الزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث: رزنامة التفكيك الجمركي وفق تعديل سنة 2012

في إطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 15 جوان 2010 ، تقدمت الجزائر بطلب مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والتفضيلات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المحولة؛ وذلك استنادا على الإجراءات الاستعجالية التي نصت عليها المادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة في حالة وجود أي أضرار تهدد الاقتصاد الجزائري، حيث تنص المادة 11 بأنه بإمكان الجزائر مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لعدد من المنتجات لا يتجاوز 15%من واردات الاتحاد الأوروبي وان لا تتعدى الحقوق الجمركية المعدلة 25 %؛ أما المادة 16 فتسمح للجزائر بإعادة النظر في الامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية التي قدمتها للاتحاد الأوروبي في حالة تغيير سياستها الزراعية.

وقد قام الطرف الجزائري بالخوض في مفاوضات على مستوى 8 دورات ما بين سنتي 2010و 2012 بهدف تأجيل دخولها في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2020، بعد ما كان ذلك مقررا سنة2017 وقد خلصت نتائج هذه المفاوضات إلى اتفاق الطرفين على ما يلي[13]:

1-بالنسبة للمنتجات الصناعية،اتفق الطرفان على مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لـ1058 بندا تعريفيا يتضمن منتجات حساسة من حيث الإنتاج، التشغيل والاستثمار، منها:

267 بندا ضمن القائمة الثانية والتي تأجل التفكيك النهائي للحقوق الجمركية المفروضة عليها الى 2016/09/01 بدلا مما كان مقرر سالفا 2012/09/01.

و 790بندا تعريفيا ضمن القائمة الثالثة من اتفاق الشراكة،والتي تأجل التفكيك النهائي للحقوق الجمركية المفروضة عليها الى 2020/09/01 بدلا مما كان مقرر سالفا 2017/09/01.

2- مراجعة التفضيلات المقدمة للاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات الزراعية بإلغاء 25حصة تعريفية للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي، إلغاء التفضيلات الجمركية لاثنين (02) من المنتجات الزراعية المحولة، إعادة فتح (09) حصص تعريفية تفضيلية لمنتجات زراعية، تعديل حصص تعريفية لـ (02) من المنتجات الزراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أثار اتفاق الشراكة على التجارة الخارجية للجزائر

نتناول فيما يلي تطور واردات وصادرات الجزائر خلال فترة عشر(10) سنوات من سريان الاتفاق أي من سنة 2005 الى 2015، حيث شهدت الجزائر ابتداء من 2015 تدخلا من طرف الدولة في مجال التجارة الخارجية من خلال اعتماد سياسة الحصص وتصريحات الاستيراد وذلك من أجل مواجهة الاختلال الكبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ابتداء من سنة 2014، الأمر الذي استدعى اتخاذ تدابير وإجراءات سريعة وطارئة للتخفيف من الوضع.

المطلب الأول: آثار اتفاق الشراكة على الواردات الجزائرية

يعد الاتحاد الأوروبي موردا مهما بالنسبة للجزائر، وهو ما يظهر جليا من خلال الإحصائيات التي نتناول تحليلها في هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية في إطار اتفاق الشراكة

الجدول رقم (03) : تطور الواردات من الاتحاد الأوروبي (2005-2015)[14]:

السنوات	إجمالي الواردات (مليون دولار)	الواردات من الاتحاد الأوروبي (مليون دولار)	نسبة النمو(%)	الحصة من اجمالي الواردات (%)
2005	20357	11255	11,47	55,28
2006	21456	11729	4,21	54,66
2007	27631	14427	23,01	52,22
2008	39479	20985	45,47	53,15
2009	39294	20772	-1,02	52,86
2010	40473	20704	-0,33	51,15
2011	47247	24616	18,89	52,1
2012	50376	26333	6,97	52,27
2013	55028	28724	9,07	52,19
2014	58580	29684	3,34	50,67
2015	51501	25344	-14,62	49,21

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الإحصائية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)، الجمارك الجزائرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من خلال بيانات الجدول تزايدا مستمرا لقيم الواردات بشكل متناسب مع تطور الواردات من الاتحاد الأوروبي لنفس الفترة، وقد بلغت هذه الأخيرة أعلى قيمة لها سنة 2014 عن قيمة قدرت بـ 29684 مليون دولار مسجلة ارتفاعا بنسبة 163.74% مقارنة بسنة 2005 (سنة بدء سريان الاتفاق) والتي قدرت قيمة الواردات فيها 11255 مليون دولار، فيما نلاحظ تراجعا بنسبة 14,62% سنة 2015 ، ويرجع أساس هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتخفيض الواردات من أجل مواجهة الأزمة التي عقبت انهيار أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2014.

كما توضح البيانات أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على تقريبا نصف إجمالي الواردات نحو الجزائر، بمتوسط 52.34% عن الفترة الممتدة من 2005-2015، لكنها حصة متراجعة نسبيا مقارنة بالقيمة المسجلة عند بدأ تطبيقه سنة 2005.

وتعد كل من فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، ايطاليا وبلجيكا من أهم دول الاتحاد الأوروبي الممونة للجزائر حيث تتأرجح في ترتيبها سنة عن أخرى.

الفرع الثاني: الهيكلة القطاعية لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي

تتوزع الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ما بين مجموعة متنوعة من السلع والمنتجات، ففي ظل ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على الاستجابة للطلب المحلي المتزايد حجما والمتنوع تركيبة خاصة عقب ارتفاع أسعار المحروقات التي سمحت للدولة بالانطلاق في عدّة مشاريع تنموية تطلبت استيراد منتجات تعجز السوق المحلية عن توفيرها.

الشكل رقم (01) : الهيكلة القطاعية لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي (سنة 2014)[15].

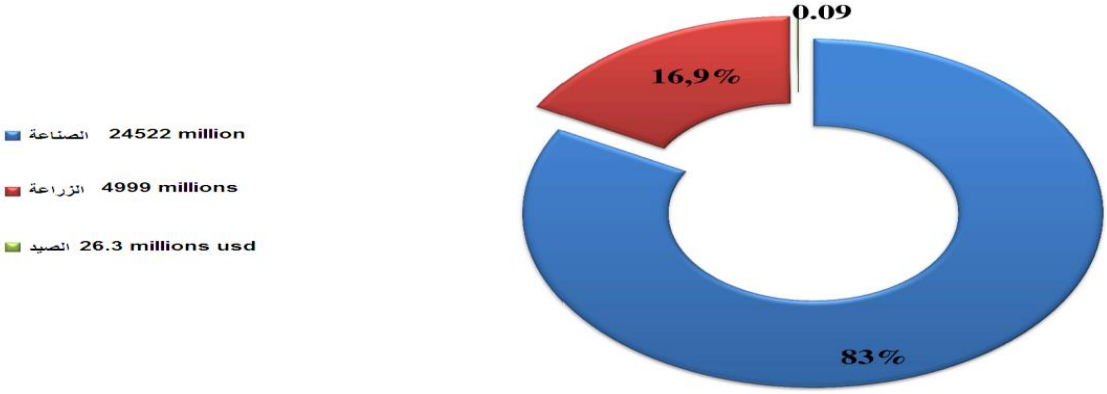

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Source : Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), Analyse de l'impact de l'accord d'association sur le commerce extérieur de l'Algérie, avril 2015, p12.

الملاحظ من التمثيل البياني أنّ 83% من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي موجهة لصالح قطاع الصناعة بما يعادل 24522 مليون دولار فيما لم تتجاوز الواردات الموجهة لصالح قطاع الزراعة نسبة 16.9% أي ما مقداره 4999 مليون دولار في الوقت الذي اكتفى فيه قطاع الصيد البحري على 26.3 مليون دولار أي ما يمثل 0.09% من الواردات من دول الاتحاد الأوروبي، وتعبر هذه القيم على هيمنة الواردات من الاتحاد الأوروبي الموجهة للقطاع الصناعي عن مثيلتها.

1- الواردات الموجهة للقطاع الصناعي:

الجدول رقم (04): تطور واردات الجزائر من المنتجات الصناعية الرئيسية (2005-2014)[16]

المنتجات	تطور القيمة (%)	حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات (%)
السيارات السياحية	382	66
الأدوية	92	78
الخشب	249	99
مركبات نقل البضائع	300	31
ورق وكرتون	184	91
قضبان من الحديد أو الصلب	2757	98
أسلاك الماكنات من الحديد أو الصلب	3863	99
منتجات مسطحة من الحديد أو الصلب	284	71
الإسمنت	2139	80

Source : ALGEX, op cit, p 13

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور قيم واردات الجزائر من أهم المنتجات الصناعية خلال فترة سريان اتفاقية الشراكة إلى غاية سنة 2014، نلاحظ تضاعف في فاتورة الاستيراد لهذه المنتجات في الوقت الذي يمثل الاتحاد الأوروبي أهم ممول للجزائر بها؛ فقد تضاعفت قيمة الواردات من السيارات السياحية بنسبة 382% خلال هذه الفترة فيما تمثل حصة الاتحاد الأوروبي 66% من الواردات الكلية للجزائر من السيارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياحية، كما ارتفعت فاتورة الواردات من الأدوية بـ 92% في الوقت الذي تشكل حصة الاتحاد الأوروبي منها ما نسبته 78% من واردات الأدوية الكلية للجزائر.

كذلك الحال بالنسبة لبقية المنتجات الصناعية التي سجلت ارتفاعا محسوسا في فاتورة استيرادها على غرار تلك الموجهة لتلبية حاجيات قطاع الأشغال العمومية، خاصة إذا رافق ذلك أهمية حصة الاتحاد الأوروبي منها باعتبار استفادتها من امتيازات التفكيك الجمركي المتاح في إطار اتفاق الشراكة بالأخص منها المندرجة في القائمة الثانية الخاصة بالسلع الصناعية المحوّلة والتي بوشر التفكيك التدريجي المتعلق بها ابتداء من سنة 2007.

2- بالنسبة للواردات من المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة

يوضح الجدول الموالي تطور قيمة المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة المستوردة من الاتحاد الأوروبي والمستفيدة من امتيازات التفضيلية المدرجة في إطار اتفاقية الشراكة خلال فترة استفادتها التي بدأت بالنسبة لهذه المنتجات بعد أربع سنوات من بدأ العمل بالاتفاقية أي سنة 2009، مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز ضمنها بين الخاضع استيرادها لقيود كمية أو تلك غير الخاضع.

جدول رقم (05) : الواردات من المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة المستوردة من الاتحاد الأوروبي والمستفيدة من امتيازات التفضيلية.

المنتجات (الوحدة: مليون دولار).	2009	2014	التطور%
الواردات من المنتجات الفلاحية	1554.3	2065.7	+33
بدون قيود	68.3	14.26	-70
في إطار نظام الحصص (Sous contingents)	1486	2051.4	+38%
الواردات من المنتجات الفلاحية المحولة	901	2078.3	+130.6
بدون قيود	83	335.1	+328
في إطار نظام الحصص (Sous contingents)	818	1723.2	+110.6
مجموع الواردات من المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة	2455.3	4144	+68.7

Source : ALGEX, op cit, p15-16

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه ارتفاع قيمة المنتجات الفلاحية المستوردة من الاتحاد الأوروبي والمستفيدة من الامتيازات التفضيلية المدرجة في إطار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية الشراكة، حيث سجلت سنة 2014 قيمة اجمالية قدّرت بـ 2065.7 مليون دولار أي بزيادة قدرها 33% مقارنة بسنة 2009؛

والجدير بالملاحظة بالنسبة لهذا النوع من السلع أن المستوردة منها بدون قيود قد عرفت انخفاضا بنسبة 70% حيث تراجعت فاتورة الاستيراد خاصتها من 68.3 مليون دولار الى 14.26 مليون دولار بين سنتي 2009 و20014 على الترتيب، في حين عرفت فاتورة المنتجات الفلاحية الخاضعة لنظام الحصص زيادة بـ38%حيث بلغت قيمة الواردات منها 2051.4 مليون دولار سنة 2014 بعدما كانت تقدر بـ 146 مليون دولار سنة 2009 مستفيدة بالطبع من التفكيك الجمركي.

فيما يخص المنتجات الفلاحية المحولة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا أكبر من سابقتها في فاتورة الاستيراد منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، حيث سجلت زيادة بـ 130.6% بانتقالها من 901 الى 2078.3 مليون دولار سنتي 2009 و2014 على التوالي، حيث عرفت المستوردة منها دون قيد نموا محسوسا بنسبة 328% والمستوردة في إطار نظام الحصص نموا بـ 110.6%.

وكحصيلة عامة فان الواردات من المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة المستوردة من الاتحاد الأوروبي والمستفيدة من امتيازات التفضيلية قد عرفت ارتفاعا في فاتورتها بنسبة 68.7% منذ بدء سريان التفكيك الجمركي المتعلق بها مستفيدة من امتيازات اتفاق الشراكة خاصة إذا علمنا أنها تمثل ما نسبته 83% من إجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة والمقدرة بـ 5 مليار دولار[17]

المطلب الثاني: آثار اتفاق الشراكة على الصادرات الجزائرية

لقد كان هدف تطوير الصادرات الجزائرية خاصة منها خارج المحروقات من أهم دواعي وأهداف التكامل الاقتصادي مع الاتحاد الاوروبي من خلال عقد الشراكة، وسوف نتناول فيما يلي من خلال الاحصائيات دراسة مدى تحقق هذا المسعى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية في اطار اتفاق الشراكة

الجدول رقم(06):الصادرات الكلية وخارج المحروقات للجزائرنحوالاتحاد الأوروبي(2005-2015)

السنوات	صادرات نحو الاتحاد الأوروبي			صادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي			
	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو (%)	الحصة من الصادرات الإجمالية (%)	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو (%)	الحصة من الصادرات نحو الاتحاد الاوروبي (%)	الحصة من الصادرات خارج المحروقات الاجمالية (%)
2005	25593	47,12	55,63	596,6	4,17	2,33	65,77
2006	28750	12,34	52,64	708,6	18,77	2,46	59,84
2007	26833	-6,66	44,60	912,1	28,72	3,39	68,47
2008	41246	53,71	52	1216,3	33,35	2,95	62,79
2009	23186	-43,78	51,30	628,1	-48,36	2,71	58,92
2010	28009	20,80	49,09	1005,9	60,15	3,59	65,91
2011	37307	33,19	50,76	1546.12	53.70	4.14	74.98
2012	39797	6,67	55,37	1551	0.31	3.89	75.21
2013	41277	3,71	63,52	1521	1.93-	3.68	75.52
2014	40378	-2,17	64,20	2076	36.48	5.14	80.40
2015	22960	-43.13	66.22	1477	28.85-	6.43	71.59

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النشريات الإحصائية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)، الجمارك الجزائرية.

من خلال الأرقام والمؤشرات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات نمو صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي قد عرفت تزايدا مستمرا لاسيما منذ سنة 2005 حيث قدرت بـ 25593 مليون دولار مسجلة معدل نمو قدره 47.12% مقارنة بسنة 2004،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باستثناء سنة 2009 التي بلغت فيها قيمة الصادرات 23186 مليون دولار مسجلة انخفاضا بنسبة 43.78% كنتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية التي أسفر عنها انخفاضا في أسعار المحروقات؛ كما نلاحظ انخفاضا في السنتين 2014 و2015 بنسب 2.17% و43.13% على التوالي، وهو ما يفسر بالأزمة البترولية التي طالت أسواق النفط العالمية ابتداء من سنة 2014.

كما مثلث النسبة المتوسطة لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي مند 2005 ما يزيد عن 55% مما يعبر عن أهميته كشريك اقتصادي وكأول سوق لصرف المنتجات المصدرة الجزائرية، وقد بلغت حصة الاتحاد الأوروبي سنة 2015 أعلى مستوياتها بنسبة 66.22% من الصادرات الإجمالية للجزائر.

كما تبين الأرقام والمؤشرات فيما يتعلق بالشق الخاص بالصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي عن نمو هذه الأخيرة حيث سجلت ارتفاعا مستمرا طيلة مدة سريان اتفاق الشراكة باستثناء سنة 2009 التي سجل فيها تراجعا بنسبة 48.36% مقارنة بالسنة التي سبقتها؛ وقد نمت حصة هذه المجموعة من السلع التصديرية غير الطاقوية بنسبة 286.7% في الفترة الممتدة من2005-2014 وذلك بالنظر لما يتيحه اتفاق الشراكة نسبيا من ميزة دخول هذه السلع إلى الأسواق الأوروبية؛ إلا أن هذه الخاصية الايجابية لا يمكنها أن تحجب حقيقة أن نسب صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى إجمالي صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي تبقى ضئيلة حيث لم تتجاوز متوسط معدلها خلال الفترة 2005-2015 النسبة 4 % حيث سجلت أعلى مستوياتها سنة 2015 بـ 6.43% من إجمالي الصادرات الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي.

فيما نلاحظ أيضا حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتي تجاوزت في متوسطها المعدل 70% منذ بدء سريان الاتفاق، وهو مؤشر ايجابي على استفادة بعض المؤسسات المحلية (وطنية كانت أو مختلطة) المتوجهة نحو نشاط التصدير من الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار اتفاقية الشراكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: الهيكلة القطاعية للصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي

من أهم أهداف الجزائر من إبرام عقد الشراكة هو تشجيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات والاستفادة من الإعفاءات المدرجة في إطار هذه الشراكة، وتتوزع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي على القطاعات الثلاث المعنية بالتفكيك الجمركي بنسب متفاوتة، حيث تحتل الصادرات من المنتجات الصناعية الصدارة بحصة 96%، فيما مثلت المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة حصة 3.6%، أما منتجات الصيد البحري فقد اكتفت بحصة 0.4% وذلك حسب إحصائيات سنة 2015.

الشكل رقم (02)

هيكلة الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي (2015)

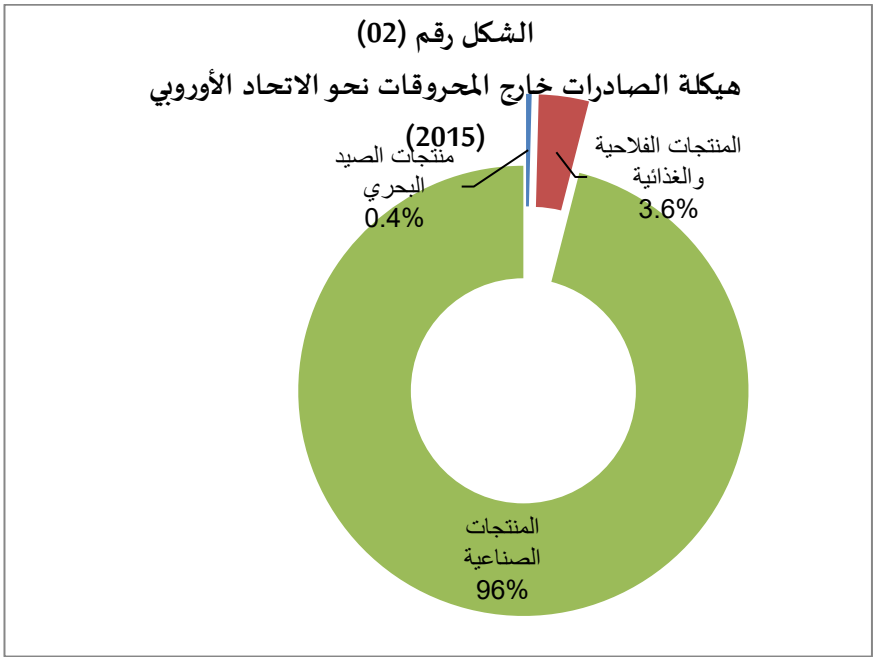

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات،الجمارك الجزائرية.

1-الصادرات من المنتجات الصناعية:

تستفيد صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية من الإعفاء التام من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند دخول أسواق الاتحاد الأوروبي، منذ 2005 تاريخ بدأ سريان اتفاقية الشراكة وذلك وفقا لأحكام المادة الثامنة من الاتفاق، وتمثل هذه الصادرات في المتوسط أكثر من 90% من القيمة الكلية للصادرات خارج المحروقات نحو دول الاتحاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (07) : تطور صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية نحو الاتحاد الأوروبي (2005-2014)

	2005	2010	2014
صادرات من المنتجات الصناعية (مليون دولار)	**551**	**1023**	**2218**
معدل النمو(%)	-	**%80**	**%116.81**

Source : ALGEX, op cit, p.19

تبين المعطيات المبينة في الجدول عن نمو صادرات الجزئر من المنتجات الصناعية والموجهة نحو الاتحاد الأوروبي، حيث انتقلت قيمتها من 551 مليون دولار سنة2005 إلى 2218 مليون دولار سنة 2014 مسجلة بذلك نموا بنسبة 116.81 %.

والجدير للإشارة إلى أن تركيبة هذه المنتجات تتكون في جزئها الأكبر من المشتقات البترولية بنسبة 75%، فيما لم تتجاوز نسبة المنتجات المصنعة المصدرة كمعدل منذ بدء سريان الاتفاق النسبة 2.5%.

2-الصادرات من المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة المستفيدة من الامتيازات التفضيلية:

تمثل المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة منذ 2005 حصة سنوية تقدر بـ 6.2% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي، وتستفيد ما نسبته 40% من هذه المنتجات من الامتيازات التفضيلية المتاحة في إطار اتفاق الشراكة فيما لا تستفيد 60% من اي امتياز؛ وتتكون هذه المنتجات الزراعية إجمالا من السكر، التمور، المشروبات الغازية، بذور الخروب، زبدة الكاكاو والشحوم.

الجدول رقم (08) : تطور الصادرات من المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي والمستفيدة من الامتيازات التفضيلية

المنتجات (الوحدة: مليون دولار).	**2005**	**2010**	**2014**	**نسبة النمو(2005-2014) %**
الصادرات من المنتجات الفلاحية	25	22	27.4	9.6
بدون قيود	22	18	26.5	20.4
في إطار الكميات المرجعية	0.03	0.01	0.9	2900
في إطار نظام الحصص (Sous continents)	3	4	0.03	99-
الصادرات من المنتجات الفلاحية المحولة	9.5	8.5	11	16
بدون قيود	9.08	8.5	10.7	19
في إطار نظام الحصص (Sous continents)	0.32	-	0.3	6.25-

Source : ALGEX, op cit, p 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعبر الأرقام المبينة في الجدول عن التطور الضعيف في قيم المنتجات الفلاحية والمحولة المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي والمستفيدة من الامتيازات التفضيلية سواء تعلق الأمر بتلك المستفيدة بدون قيد أو المندرجة في إطار نظام الحصص وفي إطار الكميات المرجعية، وذلك للفترة الممتدة من بدء سريان اتفاق الشراكة سنة 2005 إلى يومنا.

الجدول رقم (09):تطور أهم صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية والمحولة الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي(2005-2014)

الصادرات من المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة (مليون دولار)	2005	2010	2014
السكر		3.5	42
التمور	16.7	14	23.5
المشروبات الغازية	3.2	3.8	3
بذور الخروب	5	3.5	2.8

Source: ALGEX, op cit, p22

عرفت صادرات الجزائر من السكر ارتفاعا محسوسا نسبيا بين سنتي 2010 و2014 مقارنة مع المنتجات الأخرى التي عرفت تدبدبات وتراجعا في القيم المصدرة منها لاسيما المشروبات الغازية وبذور الخروب، وتمثل الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي من مادة السكر سنة 2014 ما نسبته 17.51% من الكمية الإجمالية التي تصدرها الجزائر من هذه المادة وما نسبته 18.35% من قيمة الصادرات الجزائرية الكلية لهاته المادة (أنظر الجدول أسفله)، بينما تمثل حصة الاتحاد الأوروبي من صادرات التمور 57.31% من حيث الكمية المصدّرة ونسبة 61.39% من القيمة الكلية لصادرات هذه المادة، هذا ويشكل الاتحاد الاوروبي السوق الأساسية بنسبة 100 لبعض المنتجات الفلاحية والمحولة على غرار زبدة الكاكاو، الخمور، التبغ الخام والزيتون المجمد.

ويمثل الجدول التالي صادرات أهم المنتجات الفلاحية والمحولة من حيث الكمية والقيمة وحصة سوق الاتحاد الاوروبي منها لسنة 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (10):أهم صادرات المنتجات الفلاحية والمحولة الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي لسنة 2014

المنتجات	الكمية (طن)	القيمة (مليون دولار)	الحصة من الكمية الكلية (%)	الحصة من القيمة الإجمالية (%)
السكر	83.45	41.87	17.51	18.35
التمور	14.69	23.54	57.31	61.39
مياه معدنية مشروبات غازية	5.76	2.98	22.62	19.43
زبدة الكاكاو	1.38	7.67	100	100
الكسكس	0.40	0.37	21.09	25.13
الخروب وبذور الخروب	1.64	2.80	22.79	46.26
خمور العنب الطازج	0.24	0.85	90.29	88.02
تبغ خام	0.4	0.17	100	100
زيتون مجمد معد في معلبات	0.02	0.12	100	100

Source : Ibid, p 24.

3-تطور صادرات المنتجات الفلاحية و الفلاحية المحولة المندرجة في إطار نظام الحصص:

الجدول رقم (11) :تطور صادرات المنتجات الفلاحية في اطار نظام الحصص الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي.

المنتجات الفلاحية	الحصة المتفق عليها(طن)	الكمية المصدرة(طن)		نسبة النمو	القيمة المصدرة(مليون دولار)		نسبة النمو
		2008	2014		2008	2014	
بطاطا	5000	14.4	22	%53	0.008	0.0134	%67.5+
زيت زيتون	1000	14	11.5	%18-	0.09	0.05	%44.5-
خمور	224000	1012.4	406.5	%60-	1.9	0.84	%56-

الجدول رقم(12):تطورصادرات المنتجات الفلاحية المحولة في اطارنظام الحصص الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي.

المنتجات الفلاحية المحولة	الحصة المتفق عليها(طن)	الكمية المصدرة(طن)		نسبة النمو	القيمة المصدرة(مليون دولار)		نسبة النمو
		2008	2014		2008	2014	
عجائن غذائية	2000	0.034	0.022	%35-	0.025	0.018	%28-
كسكس	2000	0.8	0.4	%50-	0.6	0.37	%38-

Source : Ibid, p 26.

تظهر الأرقام والمؤشرات الظاهرة في الجدولين السابقين عن الاستهلاك الضعيف للحصص الممنوحة في إطار اتفاق الشراكة لفائدة صادرات الجزائر خارج المحروقات من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة، حيث يظهر من خلال بعض الأمثلة عن المنتجات المندرجة في هذه الفئة أنه في سنة 2014 قامت الجزائر بتصدير 22 طن من البطاطا عن مبلغ قيمته 13400 دولار في حين أن الحصة الممنوحة من طرف الاتحاد الاوروبي لهذا المنتوج قدرت بـ 5000 طن أي أن نسبة استهلاك الحصة لم تتعدى0.44%، الصادرات من زيت الزيتون لنفس السنة بلغت 11.5 طن بالنسبة لحصة قدرت بـ 1000 طن وبذلك استهلاك الحصة قدر بـ1.15% فقط، كذلك الأمر بالنسبة لاستهلاك حصة العجائن الغذائية والكسكسي المحددتان بـ 2000 طن، واللتان لم تتجاوزا 0.001% و0.02% على الترتيب عن قيمة تساوي 18000 دولار و370000 دولار.

وبذلك فان استهلاك الجزائرشبه معدوم للحصص الممنوحة لها كامتياز من طرف الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي تفاوض دول أخرى الاتحاد الأوروبي- كالمغرب- على رفع الحصص الخاصة بها، وكذا في الوقت التي تعدت وارداتها من الاتحاد الأوروبي الحصص بأشواط على غرار الواردات من القمح الصلب،

كذلك لم تستغل الجزائر سوى ستة أصناف فقط من مجموع 41 صنف الممنوحة لها كامتياز، في حين تمكن الطرف الأوروبي من الاستفادة من معظم المنتجات والحصص المعفاة من الرسوم والتعريفات الجمركية.

الخاتمة:

لقد شكل الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر في مجال المبادلات التجارية الخارجية سواء تعلق الأمر بالواردات أوالصادرات، ما قبل إبرام عقد الشراكة وما بعده،

يمكننا القول أن بنود اتفاق الشراكة والتفكيك الجمركي الذي طال التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يكن له أثر ايجابي على التجارة الخارجية للجزائر، وخاصة على تطوير الصادرات لاسيما منها خارج المحروقات بل أكثر من ذلك فانه عمق العجز التجاري خارج المحروقات،

لذا يتوجب على الجزائر بذل المزيد من الجهود لترجيح الكفة لصالحها جراء دخول منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية حيز النفاذ، وكذا مواجهة تحديات المنافسة التي تطالها من البلدان المتوسطية الأخرى، فضلا عن تهيئة اقتصادها الوطني للاندماج في الاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمي خصوصا مع تزايد مساعيها الرامية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من اجل ذلك لا بد من:

1-العمل على حل الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري باعتماده على العائدات الريعية بتشجيع النشاط الصناعي والزراعي والقطاعات المنتجة للقيمة المضافة وكذا تنويع الاقتصاد، والاهتمام بالقطاعات والأنشطة التي تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية على غرار القطاع السياحي؛

2- الاسراع في تأهيل المؤسسات الجزائرية وقدرتها التنافسية في السوق الداخلية، الأوروبية والعالمية، والاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الهام الذي تلعبه حاليا في مختلف الاقتصاديات الوطنية وكذلك الاقتصاد العالمي،

3-تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة، وإلغاء كافة القيود والعراقيل التي تواجهها، وذلك من أجل الرفع في الإنتاج الوطني والقدرات على التصدير،مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على الميزان التجاري.

4-الاستفادة قدر المستطاع من المساعدات المالية والقروض التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة، وذلك من خلال تقديم الجزائر لمشاريع جدية وقادرة على المنافسة إقليميا.

5-تشجيع الأبحاث العلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات، والاستفادة قدر الإمكان من المزايا التي تتيحها الشراكة.

من جانب آخر لابد من توسيع دائرة تعاملاتنا لاسيما التجارية منها وعدم تكريس تبعيتنا وارتباطنا بالاتحاد الأوروبي مما يجعلنا عرضة لامتصاص أية أزمة قد تجتاحه، وذلك من خلال ربط علاقات اقتصادية وتجارية مع دول أخرى كالدول العربية والإفريقية...والعمل على تفعيل التكامل الاقتصادي مع الدول العربية حيث يوجد عدة خيارات يمكن أن تتكافل الجهود لتحقيقها، سواء تعلق الأمر باتحاد المغرب العربي أو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما يمكن للدول العربية المتوسطية أن تشكل فيما بينها تكاملا اقتصاديا فاعلا لمواجهة التحديات الاقتصادية والمنافسة غير المتكافئة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي عليها من خلال اتفاق الشراكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش:

[1] -محمد يوسفي، الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 10، العدد 02، 2000، ص 114.

2 -مداني لخضر،تطور سياسة التعريفة الجمركية، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 236.

3 - زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول،2006، ص56.

4 -ليليا بن منصور، الجذور التاريخية للشراكة الاوروميتوسطية، مجلة دفاتراقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة العدد الخامس، 2015، ، ص 76.

5 -المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرّخ في 18 ربيع الأول عام 1426 الموافق 27 أبريل سنة 2005 والمتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل سنة 2002 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 و البروتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 و الوثيقة النهائية المرفقة به، جريدة رسمية رقم 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005، ص 3.

6 -ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقيمية للاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص164.

7 -غراب رزيقة، سجار نادية، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري (بحوث وأوراق الملتقى الدولي خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي، سطيف، الجزائر،2007، ص89.

8 -المرسوم الرئاسي 05-159، نفس المرجع، ص03

9 -Direction Générale Des Douanes, Accord D'Association Algérie-Union Européenne, Présentation du 15/12/2008

10 -BOUGUELLID Abdelaziz, L'accord d'association, Algérie-UE, la mise en œuvre, la revue des Douanes, publication éditée de la Direction Générale des Douanes, Algerie, n°6, 2005, p33.

11 -مداني لخضر، نفس المرجع، ص249

12 -Direction Générale des Douanes, Entrée en vigueur de l'accord d'association avec la communauté Européenne, CNID, Alger , 2005, p54-58

13- Ministère du commerce, Communication Ministère du Commerce et Direction Générale Douanes, Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires, 2013, p2-3.

14 النشريات الإحصائية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)، الجمارك الجزائرية

15 - Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), Analyse de l'impact de l'accord d'association sur le commerce extérieur de l'Algérie, avril 2015, p12

16 -ALGEX, op cit, p 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17- Analyse de l'impact de l'accord d'association sur le commerce extérieur de l'Algérie, Agence National de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), avril 2015, p17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com